الفصل السابع

التوجيهات النظرية في علم الاجتماع

تمهيد

يلجأ العلماء إلى استخدام ما يسمى التوجيهات النظرية Theortical Orientations عندما يفتقر العلم إلى نظريات أو نماذج. والتوجيهات النظرية مجموعة فضفاضة من المفاهيم والمداخل التحليلية تستخدم من قبل مدارس أو اتجاهات فكرية في العلم. وغياب المدرسة النظرية أو الاتجاه الفكري يعني أن المجال العلمي لم يصل إلى مرحلة النضج بعد، لذا يتم اللجوء إلى استخدام التوجيهات النظرية في التحليل مؤقتاً؛ لأن مجموعة المفاهيم التي تتضمنها فضفاضة جداً.

ومن الصعب تصنيف أي شخص بأنه يمثل توجيها نظرياً معيناً، وبدلاً من ذلك نجد بعض الأفكار لأشخاص معينين لبعض الوقت، كما أن مجموعات من الأشخاص يفضلون توجيهاً تحليلياً معيناً. إن ما يميز التوجيهات النظرية أنها واعدة أكبر مما هي مطبقة في واقع الممارسة.

ولأن المفاهيم التي تحدد التوجيهات النظرية فضفاضة فإن مهمة توضيح توجيهات نظرية معينة تعتبر مجازفة محفوفة بالمخاطر دائماً، مخاطر إغفال فكرة أثيرة لدى الشخص والنتائج المبهمة التي تتجلى في صعوبة وصف حدود توجيهات معينة (Hage : 1972 : 188).

ويرى ميرتون أن معظم تراث النظرية في علم الاجتماع توجيهات عامة نحو مسائل جوهرية، هذه التوجيهات تتضمن مسلمات واسعة تشير إلى أنواع من

المتغيرات يجب أخذها في الاعتبار، بدلاً من تحديد علاقات بين متغيرات معينة. إن هذه التوجيهات لا غنى عنها لأنها تقدم إطاراً أوسع للبحث التجريبي، ومن أمثلتها فروض دوركايم العامة التي تتضمن وجوب البحث عن أسباب الحقيقة الاجتماعية ضمن الحقائق الاجتماعية التي تسبقها (Merton : 1968 : 142).

إن هذه التوجيهات تمثل نقطة الانطلاق بالنسبة للمنظِّر، لأن واجبه يتمثل في تطوير فروض جديدة مترابطة ومحددة من خلال إعادة صياغة التعميميات التجريبية في ضوء هذه التوجيهات النظرية (Merton : 1968 : 142).

وتتمثل المهمة الأساسية لهذه التوجيهات في تقديم سياق عام للبحث، وتسهيل التوصل إلى فروض محددة... إن أثر هذه التوجيهات أكثر عمقاً وشمولاً في تطوير البحث العلمي من فرض علمي معين. ذلك لأنها تمثل المادة التي تستخرج منها فروض جديدة كما ذكر موريس Mourice, A .

وتتجلى أهمية التوجيهات النظرية إذا عرفنا أن الإسهامات النظرية لعلم الاجتماع في نمو العلوم الاجتماعية الأخرى وتطورها تتم بواسطة التوجيهات العامة في علم الاجتماع أكثر من فروض معينة تم إثباتها. فتطور التاريخ الاجتماعي، وعلم اقتصاد المؤسسات والاستفادة من منظورات معينة من علم الاجتماع في نظرية التحليل النفسي تنطوي جميعها على أبعاد اجتماعية في البيانات بدل إدماج نظريات معينة ثم إثباتها في تلك الفروع العلمية (Merton: 1968: 142, 143).

إلا أن التوجيهات النظرية في علم الاجتماع ليست متساوية من حيث الأهمية، فهناك ثلاثة توجيهات أساسية، وهناك توجيهات أخرى أقل أهمية والثلاثة الأكثر أهمية هي: البنائية الوظيفية Structural Funtionalism وتحليل القيمة Value Analysis وتحليل الأنساق Systems Analysis .

ومن حيث الاتفاق على هذه التوجيهات النظرية نجد أن معظم علماء الاجتماع يوافقون على البنائية الوظيفية، وكثير منهم يوافقون على تحليل القيم. أما التوجيه الثالث وهو تحليل الأنساق فإنه يجد قبولاً متزايداً.

وهناك توجيهات نظرية أخرى ـ بالرغم من أهميتها ـ يرى العديد من علماء الاجتماع أن من الصعب اعتبارها نظرية كالتحليل الماركسي التي تشعبت منها اتجاهات فكرية عديدة مستمدة منه هي التحليل التاريخي Historical - Specific Analysis ونظرية الصراع، والتحليل الطبقي الاجتماعي Social - Class Analysis . كما أن هناك نظريات متوسطة المدى تستخدم بنوع خاص من قبل الوحدات الاجتماعية، كالمدرسة التكنولوجية في دراسة التنظيمات، ومدرسة الاتصالات في دراسة التنمية ونظرية الاندماج في الجماعات الصغيرة وجميعها نظريات أكثر منها توجيهات نظرية (Hage : 1972 : 189, 190).

تعريف التوجيه النظري

إن غموض مفهوم التوجيه النظري ناتج عن تعريفه بطرق مختلفة، وهذه التعريفات مضمرة في مؤلفات الذين حالوا تحديد طبيعة التوجيه النظري بالرغم من عدم استخدامهم لهذا المصطلح دائماً وأهم المداخل في تعريفهم للمصطلح هي:

١ – هناك من ركز على العلاقة السببية ويختلف توجيه البنائية الوظيفية عن توجيه تحليل الأنساق في هذه النقطة.

٢ – هناك من ركز على توضيح مسلمات أساسية، أو عبارات نظرية عامة جداً كما فعل ميرتون.

٣ – هناك من ركز على ما يعتبر فروض عاملة Working Hypothesis حول نموذج الواقع، وهذه تختلف عن العبارات النظرية لأنها ليست مسلمات في النظرية، ولكنها فروض عاملة حول طبيعة الظواهر التي تتضمنها النظرية ويتمثل ذلك في المناقشات حول ملاءمة أو عدم ملاءمة نموذج بيولوجي أو آلي للحقيقة الاجتماعية.

إن أفضل الطرق لتعريف التوجهات النظرية تتمثل في تحديد المتغيرات الأساسية فيه، وذلك للأسباب التالية:

١- إن تحديد المتغيرات يزيل الغموض (أو التداخل) الناشئ عن مناقشة توجيهات نظرية مختلفة أو على الأقل، فإن تحديد هذه المتغيرات يجعل المعنى أكثر إيجازاً.

٢- إن تحديد المتغيرات يشجع على تطوير نظرية أكثر نضجاً أو اكتمالاً، لأننا إذا حددنا العنصر وهو المتغير نكون قد وضعنا أنفسنا في نقطة البداية مما يتيح لنا التقدم في عملية بناء النظرية.

٣- يسهل تطبيق الطريقة (أو المنهج) إذا تم الكشف عن مجموعة متنوعة من المتغيرات، وهذا يوضح لنا ما هو مدرج وما هو مستبعد، بالإضافة إلى توضيح الجزء المهم من المعلومات عند التفكير في أي توجيه معين.

٤- إن التحديد يفيد في تقديم التوجيه النظري ومدى أهميته والطلب عليه ويعتمد ذلك على وجود أو عدم وجود أي متغيرات عامة... وينطوي تشخيص ما وراء النظرية للتوجيه النظري السيىء بأنه محدد عادة وليس عاماً.

٥- حين يتم تحديد المتغيرات العامة يمكن عندها الحصول على فائدة كبيرة، وذلك يعمل على أن تكون المتغيرات العامة المتضمنة في المفاهيم الرئيسة والأفكار المرتبطة بالتوجيه النظري أكثر وضوحاً.

٦- نستطيع من خلال الكشف عن الفئات المتضمنة في المتغيرات العامة البدء في تحسين مستوى التوجيه، وبذلك نخطو خطوة نحو بناء النموذج.

لذا وللاعتبارات السابقة فإن أفضل الطرق لتعريف التوجيه النظري أنه يحتوي عنصراً أو عدة عناصر من المتغيرات العامة التي يمكن تطبيقها على أكثر من نوع من وحدة التحليل. وينصب الاهتمام في علم الاجتماع على التوجيهات النظرية العامة أكثر

من مجرد جماعات أو تنظيمات أو مجتمعات. وبالإضافة إلى تعريف العناصر المتضمنة، فإن تعريف التوجيه النظري يشتمل على ما يمكن أن نسميه المفاهيم الأساسية وهي الأفكار التي تكون موجودة دائماً عند استخدام مدخل تحليلي معين. وتستثنى في هذا التعريف العبارات النظرية. والخلاصة أن جوهر التوجيه النظري فئات المتغيرات في الظواهر الاجتماعية التي تعتبر محور الاهتمام (Hage : 1972 : 191,192).

أولاً: البنائية الوظيفية[١]

هناك صعوبات أساسية في استخدام البنائية الوظيفية بوصفها توجيها نظرياً في التحليل وهذه الصعوبات ناشئة عن استخدام المصطلح في أكثر من استشهاد وبصور منفصلة ومختلفة، بالإضافة إلى الزيف العلمي Scientific Fallacy الناشيء عن استخدام مصطلحات مثل الغائية البنائية والغائية الوظيفية أو كلتيهما. كما أن استخدام الافتراضات الثابتة في النماذج أسيء فهمها أو تفسيرها عموماً، هذا بالإضافة إلى أن التقويم غير المقصود في التحليل أثار الشك حول موضوعيتها.

والتحليل البنائي الوظيفي ليس جديداً في العلوم الاجتماعية أو الطبيعية حيث إن له تاريخاً طويلاً لكن الجديد فيه هو الاسم وقد جدد مناقشة هذا التحليل العالم الاجتماعي م. جوردينز M. Jourdains . والتحليل البنائي الوظيفي ببساطة مرادف للتحليل الواضح في المجالات العلمية التي تتسم بالتطور النظري الكبير والتي تطبق فيها الصيغ الرياضية... (Levey : 1968 : 21) .

---

(١) الصورة الأصلية للبنائية الوظيفية مستمدة من المماثلة البيولوجية لدى سبنسر التي تتضمن مقارنة جهاز الدم بجهاز المواصلات وبينما رفض مضمون المماثلة فقد بقيت مصطلحات سبنسر للبناء والوظيفة وقد قام ميرتون بجلاء معنى هذين المفهومين حيث أوضح أن الوظيفة تعني النتائج الموضوعية وليست الدوافع الذاتية، وربما كانت أكثر النقاط أهمية التي خرج بها ميرتون هي أنه لدى إمعان النظر في أي نمط نظامي يمكن التوصل إلى أن له نتائج إيجابية أو سلبية أو لا توجد له نتائج على الإطلاق ولكن تبقى مسألة في التحليل الوظيفي هي أي النتائج التي يجب على المرء أخذها في الاعتبار؟ أما دافس Davis فيرى عند تفسيره لآراء ميرتون أن البنائية الوظيفية تبحث عن النتائج التي يؤديها الجزء بالنسبة للكل.

ويمكن القول إن التحليل البنائي الوظيفي يعبر عن المسائل الواقعية في واحدة أو أكثر من الصور التالية:

١- ما هي الانتظامات الملاحظة أو الأنماط التي يمكن الكشف عنها، أو يفترض أنها موجودة في الظاهرة المدروسة؟

٢- ما هي الظروف أو الحالات الواقعية الناشئة عن العمليات السابقة التي يمكن الكشف عنها أو يفترض أنها موضوعات في الظاهرة المدروسة؟

٣- متى يمكن الكشف عن العمليات (أو الأفعال أو التغيرات في الأنماط والظروف أو كليهما، ويعتمد ذلك على نظرة الشخص التي يمكن إدراكها بين أي مسألتين أو أكثر في الوقت المحدد) أو يفترض أنها موجودة من حيث الانتظامات القابلة للملاحظة؟ وما هي الظروف الناتجة التي يمكن الكشف عنها؟

السؤال الأول يسأل ما هي البناءات المتضمنة؟ والسؤال الثاني يسأل ما هي الوظائف الناتجة (أو المنجزة التي تم القيام بها)؟ أما السؤال الثالث فيسأل ما هي الوظائف التي يؤديها بناء معين؟

وهناك صور خاصة كثيرة من هذه الأسئلة الثلاثة مفيدة وضرورية في تحليل الأنماط المختلفة من المسائل منها إثارة سؤال عن إمكانية تكيف النسق، المضمون المعيارى للنسق، مميزات أو (خصائص) النسق، درجة التخطيط أو الوعي القائم ... (Levey : 1968 : 22).

وبالإضافة إلى مفهوم البناء والوظيفة هناك أيضاً عدد آخر من المفاهيم المرتبطة بها سنتناولها جميعاً بشيء من التفصيل فيما يلي:

١ - الوظيفة FUNCTION

أعطيت دلالات مختلفة لهذا المصطلح حتى بالمعنى العلمي وحتى الدلالات المختلفة قد بقيت مضمرة من قبل جميع المؤلفين رغم وجود الخلط بينها. وربما تكمن

الصعوبة الرئيسة التي ترتبط بالمفهوم العام للوظيفة في استخدام مصطلح واحد يغطي دلالات مختلفة،منفصلة وهذه الصعوبة أشد بالنسبة لمفهوم الوظيفة منها بالنسبة لمفهوم البناء (Structure) (Levey : 1968 : 21).

أ) الوظيفة في علم الحياة وعلم النفس

يتضمن مفهوم الوظيفة في علم الحياة فئة خاصة من النتائج، فمثلاً قد ينظر عالم البيولوجيا إلى عدد الخلايا البيضاء في الدم أو عدد دقات القلب أو قياس حرارة الجسم، وينطبق على كل منها نفس أنواع المتغيرات وكل منها مقياس للأداء أو النتائج، ومع أن وحدات التحليل مختلفة (نظام الدم، القلب، الجسم)، فإن جميع النتائج التي تم قياسها هي معايير للأداء وعادة ما يختار عالم البيولوجيا أو عالم النفس معيار أداء متعدد لنفس وحدة التحليل. وعند اختبار قدرة الرئتين فإنه لا يسمع فقط السعال أو أصواتاً أخرى تصدر خلال عملية التنفس، ولكنه يقيس ثاني أكسيد الكربون CO2 الذي يخرج خلال عملية التنفس كناتج ومؤشر لكفاءة وقدرة الرئتين.

ب) معنى الوظيفة لدى علماء الاجتماع

وهكذا يمكن تعريف كلمة "وظيفة" باعتبارها معياراً للأداء وهذا ما قصده نادل Nadel بكلمة الوظيفة الاجتماعية باعتبارها مقياساً متفقاً عليه للفاعلية أو التأثير. وهذا المعنى قصده ميرتون أيضاً في مناقشته للوظيفية عندما استخدم كلمة الفاعلية أو التأثير Effectiveness مع أنه استخدم أيضاً كلمة النتائج Consequences بمعنى أوسع بكثير، بحيث تشتمل على متغيرات أخرى. أي أن الوظيفة هي النتيجة أو (النتائج) المترتبة على نشاط اجتماعي أو سلوك اجتماعي. وغالب ما ترتبط الوظيفة في العلوم الاجتماعية بالأنماط الثقافية والبناءات الاجتماعية والاتجاهات وينظر إلى هذه النتائج في ضوء تأثيرها على بناء الموقف أو النسق أو التعامل بين الأشخاص. وبينما قد تكون مقاييس الفاعلية أكثر الوظائف شيوعاً فإن هناك أنواعاً أخرى من الأداء. وفي مجال الإنجاز والمخرجات قد تكون هناك أو لا تكون أهداف، لأنه كما يرى ميرتون فإن

الوظيفة أو الوظيفة المختلة قد تكون ظاهرة أو كامنة، والمهم أن الوظائف الاجتماعية هي مقاييس للكفاية (أو القدرة) (Hage : 1972 : 193).

ويستخدم علماء الاجتماع مصطلح الوظيفة للإشارة إلى العمليات الاجتماعية والأفعال وبناءات اجتماعية وطائفة كبيرة من الظواهر أوسع نطاقاً من الثقافة التي تظهر في الاستخدام الأنثروبولوجي... والمعنى الشائع لمصطلح الوظيفة في علم الاجتماع أنها نتيجة موضوعية ومشخصة ترتبط بالظاهرة الاجتماعية داخل نسق واسع هي جزء منه وتعتبر الوظائف الظاهرة نتائج موضوعية للنسق يعترف بها المشاركون فيه بينما لا تشير الوظائف الكامنة إلى مثل هذه النتائج (غيث: ١٩٧٩: ١٩٥، ١٩٦).

ج) الاستخدام الرياضي للوظيفة

قد تستخدم الوظيفة استخداماً رياضياً بمعنى أننا عندما نقول إن الظاهرة الاجتماعية (ص) تعتبر وظيفة للظاهرة (ص) فإننا نعني بذلك أن (ص) تتغاير نسبياً مع (س) وعلى الرغم من ضرورة التمييز بين هذا المعنى والمعنى السابق فإنهما مع ذلك يرتبطان بطريقة أو بأخرى، وهذا يعني أن الوظيفة ـ كنتيجة للنسق ـ تتضمن أن كل الظواهر الاجتماعية في هذا النسق تتلاءم وتكون في وضع متكامل، ولذلك تترابط كل الظواهر الموجودة في النسق حتى إن أي تغير في جانب من جوانبه يستدعى تعديلات في النسق كله (غيث: ١٩٧٩: ١٩٦).

د) الوظيفة الكامنة والوظيفة الظاهرة

الوظيفة الكامنة علاقة وظيفية غير مقصودة، أو معترف بها وقد أدخل ميرتون هذا المصطلح في لغة علم الاجتماع واستخدمه في مقابل الوظيفة الظاهرة، وهي علاقة وظيفية ذات قيمة معترف بها، فالرقص الذي يمارسه البدائيون وظيفته الظاهرة العمل على سقوط الأمطار لكن وظيفته الكامنة تتجلى في تدعيم وحدة الجماعة عن طريق إتاحة الفرصة لإيجاد مناسبات دورية يجتمع فيها أعضاؤها ويشتركون في نشاط واحد (Merton : 1968 : 77).

هـ) كيف يعمل النسق

الفكرة الأساسية في التحليل الوظيفي هي كيف يعمل النسق؟ إن الإجابة على هذا السؤال تنطوي على معايير معينة للأداء أو المخرجات حتى لو كانت غير واضحة في التحليل. وهناك فكرة سائدة لدى الوظيفيين، وهي أن النسق الذي يعمل بصورة جيدة فإنه ينطوي على شواهد أو أبعاد تجريبية (أمبريقية) إنه ينطوي على تأثير أو فاعلية وكفاءة عالية ومعدل مرتفع من التغير النظامي، مشاركة مرتفعة في العضوية، ومخرجات عالية...

و) مفهوم التكامل

وهناك أيضاً مصطلح مهم لدى الوظيفيين هو التكامل وهو أحد المتطلبات الأساسية الأربعة لدى بارسونز الذي له باع طويل في البنائية الوظيفية، وهذا المتغير أي التكامل لا يعني الأداء الاجتماعي، ولكنه إما متغير عملية أو متغير بنائي وهذا يعتمد على تعريفه النظري... والتكامل لا يمكن اعتباره كنتيجة (مخرجات) فإذا تم تعريف التكامل استناداً إلى عدد الأصدقاء أو مركب الدور عندها يكون هذا المتغير متغيراً بنائياً أما إذا تم تعريفه استناداً إلى تكرار التفاعل، أو معدل الاتصال أو غياب الانحراف أو الصراع عندها يكون متغير عملية علماً بأن تحليل العملية لا يدخل عادة في البنائية الوظيفية بالرغم من إمكانية اشتمالها عليه (Hage : 1972 : 193 . 194).

ز) التعريف الموضوعي للوظيفة

مما سبق يمكن التوصل إلى تعريف موضوعي للخلل الوظيفي وتجنب أي تقويم ذاتي له. فتعريف الوظيفة الاجتماعية كمقياس للأداء أو النتائج يكون صحيحاً فقط على أساس تقويمي، وذلك حين يقرر الدارس أن ارتفاع أو نقص الكفاءة يعني أن هناك تغيراً نظامياً إلى حد قليل أو كثير أو أن هناك إنتاجاً صناعياً عالياً أو منخفضاً. إلا أن هذه التقويمات تكون موضوعية عندما يتم وضع المعيار بصورة واضحة ويسهل قياسه.

ح) الأهمية النسبية للوظيفة

هناك موضوع على قدر كبير من الأهمية وهو أن أهمية وظائف معينة أو اختلالات وظيفية مسألة نسبية، كما أن الاعتبارات الأيديولوجية معضلة أخرى في هذا السياق، وقد لاحظ ميرتون أن المخرجات أو الإنجازات تختلف لدى الجماعات وفقاً لقيمها. فبعض الناس مثلاً قد يرى أن الفاعلية (أو التأثير) هو الأكثر أهمية بينما يرى آخرون أن مشاركة العضوية هي أكثر أهمية ولكن الوظيفة أو الخلل الوظيفي الذي يمكن قياسه بموضوعية يقدمان تعريفاً يمكن قبوله للوظيفة الاجتماعية... وتتضح النسبية في الوظيفة عندما ندرك أن نمطاً نظامياً خاصاً قد يكون وظيفياً بالنسبة لحجم الإنتاج والكفاءة لأنه يزيد الدرجات على معيار الأداء الاجتماعي، ويكون خللاً وظيفياً بالنسبة للرضى (الإشباع) والتغير النظامي لأنه يقلل الدرجات على معيار الأداء الاجتماعي. إذ أن بعض الأنماط النظامية التي تزيد من نمو الإنتاج الصناعي قد تقلل من مخرجات أخرى.

٢ - البناء الاجتماعي

المفهوم الثاني في البنائية الوظيفية هو البناء الاجتماعي فقد لاحظ ميرتون عام ١٩٥٧م أن هناك مراكز أو مكانات اجتماعية يتضمنها التحليل البنائي وقد أوضح نادل(Nadle) عام ١٩٥٧م معان مختلفة بالنسبة للبناء الاجتماعي ولاحظ تركيزها الأساسي على العلاقات والترتيبات وفكرة الشبكة أو النمط من الأفراد أو المراكز الاجتماعية (Hage : 1972 : 195 , 196).

أ) تعريف البناء الاجتماعي

إن معظم الاهتمام في التحليل الاجتماعي العلمي ينصب على بناء المجتمعات والأنساق الاجتماعية أو (بناء الفعل الاجتماعي عموماً) أي على العلاقات بين أنواع

مختلفة من مظاهر مختلفة وأجزاء مختلفة من البناء. ويشير البناء إلى مظهر من الظواهر الواقعية الذي يمكن أن ينفصل عن الزمان، أنماط الفعل بوصفها أنماطاً لا توجد كأشياء واقعية بنفس المعنى الذي توجد فيه الحجارة والعصي. إن أنماط الفعل بهذا المعنى هي تجريدات من الظواهر الواقعية الملموسة وهي توجد وتتحقق واقعياً بنفس المعنى الذي يوجد فيه تربيع الصندوق، ويتم التحقق منه واقعياً. وما يقال هنا عن الأنماط بوصفها أنماطاً لا يطبق على الأنماط التي تعتبر في العملية. والبناءات في العملية (أي التمثيل بأنماط معينة) هي واقعية بنفس المعنى كالعصي والحجارة. ومصطلح البناء في العلم الاجتماعي لا يبتعد بهذا المعنى عن معناه عند استخدامه في العلوم الطبيعية (Levey : 1968 : 22 , 23).

ب) المتغيرات

إن المعضلة الفكرية هنا تتمثل في تحديد المتغيرات، وبخاصة تلك المتغيرات العامة التي تستخدم لوصف الترتيبات الاجتماعية Social Arrangements . وجدير بالذكر أن قائمة ميرتون لخصائص الجماعة تتضمن كثيراً من المتغيرات التي يمكن استخدامها لهذا الغرض.

إن مدى التفاعل الاجتماعي تم قياسه في كثير من الدراسات التي توصلت إلى أن بعض الجماعات أو التنظيمات لديها معدلات عالية من التفاعل بينما جماعات أخرى لديها معدلات منخفضة منه. ويمكن بالمثل استخدام متغيرات مثل درجة التكامل أو التماسك للكشف عن مدى التباين بين أبنية مختلفة تشملها الدراسة... وجدير بالذكر أن المتغيرات الأربعة وهي: التعقد والتركز، والتدرج والتعادل تتضمن بعض المتغيرات المهمة، ولكنها ليست الوحيدة التي يمكن قياسها. فالمتغيرات الخاصة بعلاقات الدور هي أيضاً أمثلة لتلك المتغيرات الأكثر أهمية في علم اجتماع الوحدات الصغيرة (Hage : 1972 :196).

ج) الأبنية الواقعية (الملموسة) والتحليلية CONCRETE AND ANALYTIC STRUCTURES

البناءات الواقعية هي التي تحدد الوحدات التي يمكن فصلها مادياً (سواء في الزمان أو المكان أو كليهما) عن غيرها من الوحدات الأخرى من نفس النوع المجتمع عند تطبيق هذا المصطلح عليه هو بناء ملموس مثل شركات الأعمال، الأسر والحكومات، أما الأبنية الملموسة من غير المجتمعات فهي تلك الأبنية من الفعل التي تحدد عضوية الوحدات ضمن مجتمع معين أو التي تتعلق بمجتمعين أو أكثر، وجميعها أنساق اجتماعية وجميع الأبنية الملموسة أنساق اجتماعية. وجميع المجتمعات أنساق اجتماعية وجميع الأنساق الاجتماعية عدا المجتمعات هي إما أنساق فرعية في مجتمع معين أو ناتجة عن التساند المتبادل بين مجتمعين أو أكثر[٢].

أما البناءات التحليلية فهي الأبنية التي تحدد مظاهر (أو هيئات) الوحدات فصلها التي يتعذر فصلها واقعياً عن مظاهر أو هيئات محددة أخرى. فإذا عرَّفنا المظاهر السياسية بإنها توزيع السلطة والمسؤولية وإذا عرفت المظاهر الاقتصادية للفعل بأنها توزيع السلع والخدمات عندها تكون البناءات السياسية الاقتصادية بناءات تحليلية حيث لا توجد أنساق اجتماعية خالية تماماً من المظاهر الاقتصادية أو السياسية (Levey : 1986 : 26).

٣ - التحليل البنائي الوظيفي

ويتضمن المتطلبات البنائية الوظيفية والمتطلبات البنائية الوظيفية المسبقة والعملية الداخلية والوظيفة الحميدة والاختلال الوظيفي والبناء الحميد والاختلال البنائي ومنطق البنائية الوظيفية.

(٢) يجب التمييز بين المتطلب الوظيفي Functional Requisite والملزم الوظيفي Functional Imperative ويعتبر الثاني مطلباً وظيفياً عاماً وضرورياً لبقاء نسق اجتماعي ابتداء من المجتمع إلى الجماعة الصغيرة وتشمل الملزمات الوظيفية: التكيف مع البيئة ونماذج تنظيم العلاقات الشخصية بين الأعضاء ووسائل ضبط الصراع والتوتر ويعتبر الملزم الوظيفي أحد أنماط المتطلب الوظيفي.
وهناك أيضاً الملزم البنائي Social Imperative وهو أحد متطلبات البناء الاجتماعي المهمة والضرورية والملزم البنائي أيضاً أحد أنماط المتطلب البنائي.

أ) المتطلبات البنائية الوظيفية

إن مفهوم المتطلبات الوظيفية والبنائية موجة أساساً لتطوير أنساق التحليل لوحدة ذات نمط خاص. والمتطلبات أو (المستلزمات) الوظيفية يمكن تعريفها باعتبارها شرطاً عاماً ضرورياً للمحافظة على نمط الوحدة موضوع الدراسة.. وفي الكشف عن المتطلبات الوظيفية للوحدة يمكن أن نسأل السؤال التالي: ماذا يجب عمله للمحافظة على نسق معين؟ والشرط المحدد هو متطلب وظيفي إذا كانت إزالة أو غياب هذا المتطلب قد ينتج عنه:

أ) انحلال كامل للوحدة.

ب) تغير في واحد أو أكثر من عناصره البنائية في الوحدة عن المستوى قيد الدراسة (أي أحد متطلباته البنائية).

ويمكن تعريف المتطلب الوظيفي كنمط أو انتظام (قابل للملاحظة) في الفعل أو (العملية) ضروري للوجود المستمر للنموذج أو الوحدة قيد الدرس مع تحديد مستوى التعميم للتعريف وأكثر الأوضاع عمومية لمثل هذه الوحدة (Hage : 1972 : 196).

وفي محاولة الكشف عن المتطلبات البنائية لوحدة ما نبحث عن إجابة للسؤال التالي: "بالنسبة لوحدة معينة ما هي الأبنية (أي الأنماط) التي يجب أن تقدم مثل هذه العمليات من حيث إن هذه الأبنية ينشأ عنها متطلبات وظيفية في الوحدة"؟

وبالاختصار فإن المتطلبات الوظيفية هي أجوبة للسؤال: ماذا يجب عمله؟ والمتطلبات البنائية هي أجوبة للسؤال كيف يجب فعل ما يجب عمله؟

إن تحليل المتطلب البنائي الوظيفي يشتمل على الخطوات التالية في أي حالة معينة:

أ) تعريف الوحدة أو الظواهر التي تتم دراستها.

ب) الكشف عن أو افتراض الموقف أي: تلك العوامل التي تعين الحدود التي تجري ضمنها التغيرات في الوحدة المدروسة.

ج) الكشف عن الشروط العامة التي تجب مواجهتها أي (المتطلبات الوظيفية) إذا أريد للوحدة أن تستمر في وضعها بدون تغير.

د) الكشف عن أي الأبنية يجب أن توجد في النسق كحد أدنى إذا كان للفعل أن ينتج عنه استمرار الوحدة في وضعها بدون أي تغير (المتطلبات البنائية) (Levey : 1986 : 23).

ب) المتطلبات الوظيفية والبنائية المسبقة PREREQUISITIES

إن مفهوم المتطلبات لا ينطوي بذاته على موضوع التغير ولكن مفاهيم المتطلبات المسبقة للوظيفة تتناول مسائل التغير. إن جميع مسائل التغير تتضمن (بصورة واضحة أو ضمنية) مقارنات بين اثنين على الأقل من ثلاثة من الاختلافات الممكنة بين الوحدات موضوع الدراسة. هذه الاختلافات تتعلق بالمرحلة الأولية، الانتقالية ثم النهائية. وعن طريق المعرفة المنظمة حول أي اثنتين من هذه المراحل يمكن الاستنتاج المنظم (أو التنبؤ أو التنبؤ اللاحق) في المعرفة حول المرحلة الثالثة. وتحليل المتطلب يمكن استخدامه في اختيار أي اثنتين من المراحل الثلاث فيما يتعلق بالإطار المرجعي للمرحلة الثالثة لذا فإن الثوابت والمتغيرات يمكن الكشف عنها بسهولة.

والمتطلبات الوظيفية المسبقة يمكن تعريفها بأنها وظيفة يجب أن تكون موجودة إذا كان لوحدة ما أن تظهر إلى الوجود في وضع معين. إن بعض أشكال تحليل المتطلب تتضمن دائماً (بصورة ضمنية أو صريحة) أي صورة من تحليل المتطلب المسبق ويجب تجنب الغائية في استخدام المفاهيم في التحليل البنائي الوظيفي للمتطلب المسبق وكذلك في استخدام المفاهيم في تحليل المتطلب البنائي الوظيفي... (Levey : 1986 : 24).

ج) العملية الداخلية

التحليل البنائي الوظيفي محدد عادة بثلاثة عناصر هي البناء، والإنجاز، والمخرجات ولكن هناك أحياناً (وإن يكن نادراً) فئة أخرى من المتغيرات الضمنية. ويتمثل أحد الانتقادات الرئيسة لهذا النوع من التحليل في عدم إدراج متغيرات كالصراع أو الانحراف، فقد لاحظ رادكليف براون Radcliffe - Brown أهمية العملية

كما أدخلها ميرتون في نموذجه المشهور عندما تحدث عن الميكانزم الذي يربط بين البناء والوظيفة. والأهم من ذلك أن هذه الفئة من المتغيرات تحتاج إلى إدراج بعض المفاهيم التي تتعلق بالتحليل البنائي الوظيفي (Hage : 1972 : 196).

د) الوظيفة الحميدة والخلل الوظيفي والبناء الحميد والخلل البنائي

هذه المفاهيم تركز الاهتمام على مسائل التوافق وسوء التوافق بين الوحدات المدروسة، ومع أن مصطلح وظيفة يستخدم عادة بمعان مختلفة عديدة في العلوم الاجتماعية، فإنه يشير غالباً إلى مفهوم الخلل الوظيفي. ويمكن تعريف الوظيفة الحميدة بالنسبة لوحدة معينة بأنها أي وظيفة تزيد أو تحافظ على التكيف أو التوافق في الوحدة وفقاً لوضعها. وهذا يعمل على استمرار الوحدة كما تم تحديدها في وضعها. ويمكن تعريف الخلل الوظيفي بالنسبة لوحدة معينة بأنه الوظيفة التي تضعف أو تؤدي إلى نقص التكيف أو التوافق في الوحدة وفقاً لوضعها وهذا يؤدي إلى نقص في الاستمرار (أو التغير أو التلاشي) في الوحدة كما حددت في وضعها. ونفس التعبير ينطبق أيضاً على تعريف البناء الحميد والخلل البنائي... ويمكن تعريف البناء الحميد عن طريق تحديد العمليات التي ينتج عنها الخلل الوظيفي ويمكن تعريف الخلل البنائي من حيث أي العمليات ينتج عنها خلل وظيفي... إن مفاهيم الوظيفة الحميدة أو الخلل الوظيفي، أو الخلل البنائي تركز على مسألة المحافظة أو النقص في المحافظة على النسق في محيطه. أما مفاهيم المتطلب فتركز على طبيعة النسق إذا تمت المحافظة عليه. أما مفاهيم المتطلبات المسبقة فتركز على الشروط التي يجب توافرها مسبقاً قبل أن ينشأ نمط أو وحدة معينة. إن مفاهيم المتطلب مفيدة أساساً بالنسبة للنظريات الاستقرارية Static Theories مع أن التحليل الدينامي موجود عند الكشف عن متطلبات نسق معين في محيطه.

إن مفاهيم المتطلبات المسبقة وكذلك مفاهيم الوظيفة الحميدة و الخلل الوظيفي والبناء الحميد والخلل البنائي تركز جميعها الاهتمام على العلاقات الدينامية الداخلية وآثار عملية بناء معين أو وجود وظيفة معينة بالنسبة لحالة نسق معين في زمن معين في المستقبل (Levey : 1968 : 24).

هـ) منطق البنائية الوظيفية

يربط التحليل البنائي الوظيفي بين المتغيرات البنائية ومتغيرات الإنجاز أو المخرجات وهذا هو المضمون المنطقي لمعظم التحليل في علم الحياة... هذا المنطق موجود أيضاً في العلوم الأخرى. فبناء المحرك في السيارة أي عدد الأسطوانات ونظامها يرتبط بمجموعة متنوعة من مقاييس الأداء والمخرجات أو السرعة الميلية للغاز وربما يبدو ذلك بسيطاً، ولكنه مهم في فهم المجتمع .

ويمكن النظر إلى الوحدة الاجتماعية لبناء مثل المحرك وذلك لغرض تقنين التحليل الوظيفي. والسؤال المهم الذي يثار هنا: إذا نظمنا المجتمع بطريقة معينة ما هي النواتج؟ هل هي وظائف أم اختلالات وظيفية؟ هل التركز يعتبر وظيفياً بالنسبة للكفاءة؟ هل التدرج يعتبر خللاً وظيفياً بالنسبة للمشاركة في العضوية؟ هل يعتبر التكامل وظيفياً بالنسبة للتأثير أو (الفعالية)؟ ويرى دافيس Davis أن هذه الأسئلة يمكن النظر إليها على أنها سببية في طابعها وليست غائية كما ذكر البعض. إن منطق التحليل هنا بنائي وظيفي بالرغم من صعوبة الإجابة على هذه الأسئلة.

وإذا حاولنا إدخال المتغيرات العملية يتسع البحث النظري إلى حد كبير. هل الصراع وظيفي بالنسبة لحجم التغير النظامي؟ هل معدل الانحراف المرتفع يعني معدلاً متدنياً من الاتصال؟ هل يعتبر القسر خللاً وظيفياً بالنسبة لمشاركة العضوية؟ (أي هل يقلل منها؟) لا شك أن طريقة التفكير تصبح سهلة عندما نتمكن من تحديد عناصر المتغيرات التي تصبح عادة ضمنية (Hage : 1972 : 197).

وفيما يلي تحديدٌ لبعض أنواع إضافية من التحليل المنطقي. فعندما تصبح عناصر المتغيرات العامة واضحة يلاحظ أن كلاً منها يصبح مدخلاً تحليلياً مستقلاً، وهذا لا يعني أنها تمثل تراثاً في البنائية الوظيفية... إن البنائية الوظيفية تربط سببياً أو منطقياً بين متغيرات مثل التعقد، التركز أو التدرج. كما أن تحليل العملية يربط بين متغيرات مثل الاتصال والصراع والانحراف. أما الوظيفة فتربط بين متغيرات التغير النظامي والكفاءة أو مشاركة العضوية.

مجموعة التحليل البنائي الوظيفي

التحليل	التعريف
بنائي وظيفي	العلاقات الداخلية للمتغيرات البنائية مع متغيرات الإنجاز أو المخرجات.
وظيفي	العلاقات الداخلية لمتغيرات المخرجات أو الإنجاز.
بنائي	العلاقات الداخلية بين المتغيرات البنائية.
وظيفي - عملية	العلاقات الداخلية بين متغيرات العملية الداخلية ومتغيرات الإنجاز أو المخرجات.
بنائي - عملية	العلاقات الداخلية بين المتغيرات البنائية والمتغيرات الداخلية للعملية.
عملية	العلاقات الداخلية بين المتغيرات الداخلية للعملية.

المصدر:(Hage : 1972 : 198)

ويلاحظ أنه لا يوجد تعارض بين المنطق البنائي الوظيفي والمنطق التطوري (إذا كانت المتغيرات من النوع العام)، فالعبارة المستعارة من دوركايم التي تتضمن أن زيادة التعقد تؤدي إلى زيادة التكيف هي عبارة بنائية وظيفية وتطورية. إنها تصف العملية السوسيولوجية المهمة في المجتمعات، زيادة تقسيم العمل أو ما سمي حديثاً: التفاضل البنائي، وهذا لا يعني أن جميع العبارات النظرية في البنائية الوظيفية تطورية.. وهناك عبارات تطورية لا تدخل ضمن البنائية الوظيفية، فمثلاً الفرضية التي تقول إن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة التدرج الطبقي Stratification مستعارة من ماركس وهي عبارة تطورية وليست بنائية. فإذا قارنا مثلاً نفس النمط النظامي في مجتمعين مختلفين (وهذا ما يركز عليه التحليل البنائي الوظيفي) نكتشف أنه بينما يكون اسم النمط النظامي واحداً في المجتمعين فإن هذين المجتمعين يختلفان من حيث بعض متغيرات بنائية عامة وهذا

ما يراه بالضبط إلكنز Elkins في مقارنته للنمط النظامي: الرق في الولايات المتحدة ومجتمعات أمريكا اللاتينية، ففي الولايات المتحدة درجة كبيرة من الضبط القسري وأن الضبط القسري للحياة العسكرية في ألمانيا هو ذاته بالنسبة للرقيق في الولايات المتحدة وبالتالي كانت النتائج النفسية واحدة.

إن منطق التحليل هو مقارنة الأنماط النظامية مع نفس الأسماء والأسماء المختلفة ومن ثم ملاحظة أوجه الاختلاف أو الاتفاق من حيث عملية بنائية معينة عامة مع متغيرات وظيفية أو بدونها.

وهناك مثال آخر قدمه ستنشومبي Stinchombe عن طبيعة اختلاف مجموعة الأنماط النظامية ومقارنتها من حيث متغيرات وظيفية أو بنائية معينة وذلك في تحليله المثير حيث قام بمقارنة عدة أنماط من النظم الزراعية من عدة أبعاد: الاختلافات في الامتيازات القانونية وفي أسلوب الحياة وهو يرى أن الأنظمة الزراعية والاقتصادية متشابهة غالباً من حيث هذه المتغيرات كما لاحظ أن حجم الأسرة، واتجاه حجم الأسرة من المحتمل جداً ألا يؤديان إلى صراع طبقي مرتفع بعكس أي أنماط نظامية أخرى في الزراعة.

إن أهمية هذه التحليلات تكمن في أن أنماطاً ثقافية وتاريخية معينة يمكن أن تتباين ويمكن مقارنتها. ويتمثل المدخل في هذه التحليلات في الحصول على متغيرات بنائية ووظيفية عامة. هذه المتغيرات تتيح معالجة الأنماط المحددة التي كانت سابقاً محور التركيز الأساسي للبنائية الوظيفية. والمتغيرات الوظيفية والبنائية تبرز اتفاقات واختلافات في أي عدد من أنماط نظامية معينة، وهكذا يمكن إثبات الفروض في مجموعة متنوعة من المجتمعات أو أنواع أخرى من الوحدات الاجتماعية (Hage : 1972 : 199 , 200).

تعقيـــب

إذا خلا التحليل البنائي الوظيفي عموماً من الالتباس والتداخل في المصطلحات وسوء استخدام الافتراضات الثابتة والغائية والتقويمات الضمنية والتداخل فيمكن

اعتباره مرادفاً للتحليل العلمي العام. والتحليل البنائي الوظيفي ليس جديداً بالرغم من وجود محاولات لإيضاحه ومناقشته. وتحليل المتطلب موجه نحو استخراج نسق التحليل لأي وحدة من موضوع الدراسة. وجميع الصور من التحليل البنائي الوظيفي سواء من حيث عناصر المتطلبات المسبقة، الكامنة، أو الظاهرة، والوظيفة الحميدة، والخلل الوظيفي، والبناء الحميد، والخلل البنائي تفترض حالتين أو أكثر من نوع ما من الوحدة أو (الوحدات) التي يمكن تحليلها كنسق (منظومة) ومن ضمن الصور الخاصة المتنوعة للتحليل البنائي الوظيفي تلك التي تتضمن عناصر مثل: الكامن والظاهر فإن مفاهيم النظم والبناءات المثالية والواقعية هي الأكثر توجيهاً لتحليل الظواهر الاجتماعية والإنسانية. أما الصور الخاصة الأخرى فهي موجهة بصورة أكثر تجريداً.

ثانياً: تحليل القيمة كتوجيه نظري

يشير هذا المفهوم إلى قيمة يرتبط بها الفرد وتؤثر في سلوكه. وقد ميز بعض المؤلفين بين توجيه القيمة والقيمة على أساس أن الأول يركز على الفرد بينما تشير القيمة إلى جماعة، وترى فوزية ذياب "أن القيمة الاجتماعية أحكام بالمرغوب فيه حسب معايير المجتمع، وما يشتمل عليه من مجموعات وجماعات ذلك لأننا في أحكامنا التقويمية على ألوان السلوك اللفظي والعملي مقيدون بمعايير المجتمع وبأحكامه التقويمية التي تعطى لنا جاهزه فنستدمجها استدماجا ونتمثلها في عقولنا أثناء عملية التربية والتنشئة الاجتماعية وعلى هذا الأساس يكون من أهم سمات القيم أنها معيارية" (الساعاتي: ١٩٦٨: ٦٤).

والقيمة كمصطلح عام في العلوم الاجتماعية قد تعني أي موضوع أو حاجة أو رغبة ويستخدم المصطلح في معظم الحالات حينما تظهر علاقة تفاعلية بين الحاجات والاتجاهات والرغبات من جهة والموضوعات من جهة أخرى، كما أنه يعني دائماً في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا المستويات الثقافية المشتركة التي نحتكم إليها في تقدير

الموضوعات والاتجاهات الأخلاقية أو المجالية أو المعرفية. وهناك اعتقاد بين من يشاركون في هذه المستويات بأنها صادقة وأنه يتعين الاعتماد عليها في تقييم الموضوعات (غيث: ١٩٧٩: ٥٠٥).

ويفضل البعض الجمع بين تحليل القيم والبنائية الوظيفية ولكن تحليل القيم طريقة مختلفة من التفكير، ذلك لأن البنائية الوظيفية تركز على فئات معينة من السلوك الجمعي بينما القيم نوع من الاتجاه الجمعي، وهذا الاختلاف أساسي وينفذ إلى أعماق مسألة الأسباب الرئيسة للوقائع، وبخاصة العلاقة بين البناء والقيم. ومع أن تحليل القيم لم يتعرض إلا للقليل من المناقشة والدرس، فإنه يستخدم بصورة متكررة. فمثلاً نجد في تحليل التنمية بعض صور القيم المستخدمة. فالتنمية السريعة في بعض المجتمعات تعني أن مواطني تلك المجتمعات يحققون حاجات أو يقومون بعمل جاد أو يفضلون توفير النقود. والتنمية البطيئة في مجتمعات أخرى تعني أن لدى مواطنيها قيما تقليدية.

ويرى كورزير Corzier في دراسته للتنظيمات أن البيروقراطية الفرنسية تختلف عنها لدى الآخرين لأن لدى الفرنسيين قيماً مختلفة. كما أن تحليل بارسونز T . Parsons عام ١٩٥١م لمتغيرات النمط هي مثال آخر لهذا النوع من التفكير.

ولتحليل القيم أهمية أيضاً في قبول النموذج على نطاق واسع سواء بصورة صريحة أو ضمنية لذا يمثل تحليل القيم إغراء لعدد كبير من علماء الاجتماع... ومما هو جدير بالذكر أن قياس القيم الجمعية وتعريفها مسائل معقدة ليس من السهل حلها كما أن هناك صعوبات في استخدام القيم الجمعية كمتغير سببي يحتاج إلى توضيح إن لم يكن إلى حل.

١ - تعريف القيم الجمعية

من الصعب اعتبار القيم الجمعية توجيهاً نظرياً لسببين أولهما: إن مصطلح "قيمة" يكتنفه الغموض غالباً. وثانيهما: أن مصطلح "جمعي" يبدو في ظاهره بسيطاً إلا أن التمييز بين الفردي والجمعي يسوده الخلط ذلك لأن القيم تنطبق على كلا المستويين. وقد دافع

بارسونز T . Parsons عن القيم كمفهوم تفسيري يوجد في مختلف العلوم الاجتماعية باعتباره مبدأ منظماً للفعل سواء في مجال علم الاقتصاد أو السياسة أو الاجتماع أو علم النفس، ومع أن ذلك يبدو صحيحاً فإنه مضلل، لأن القيم الجمعية يمكن أن توجد مستقلة تماماً عن القيم الفردية، كما أن معدل (متوسط) جميع القيم الفردية ليس ضرورياً كمقياس للقيم على المستوى الجمعي (Hage : 1972 : 201).

٢ - ما هي القيمة

نميل دائماً إلى التفكير في القيم كأهداف أو أغراض أو غايات منفصلة. فالأهداف بالنسبة للأعمال الجمعية تمثل قيمها أو الرغبة فيها وقد لا يتم تحقيقها. وهناك فرق مهم بين القيمة والناتج ولكن ما دمنا أشرنا إلى ما هو جمعي في اتجاه معين يمكن أن نسمي دليل الطريق قيمة جمعية.

٣ - قياس القيمة

هناك صعوبات عديدة في قياس القيمة وقد أشار دالد Dald إلى كثرة الإجابات التي يمكن الحصول عليها حول أهداف تنظيم ما، ويعتمد ذلك على مصدر البيانات. ووجد دالد فروقاً واضحة بين المستويات المختلفة لدى فريق العمل وبين ما هو مدون في عقد ميثاق التنظيم، وبخاصة عند الاختيار بين ما يذكر بأنه هدف وبين ما تم في الواقع كأساس للقياس. فالقادة في المجتمع قد يقولون إنهم يعملون على توطيد الأمن، بينما يرسلون آلاف الجنود إلى الحرب. إذن ما هو الهدف أو القيمة للحرب أو السلام؟

ويمكن حل بعض مشكلات القياس إذا عدنا إلى التعريف النظري وصياغته، حيث ينصب الاهتمام على القيم العقلية لا على القيم التي وضعت كأهداف في بعض الوثائق وهذا قد يثير صعوبات في قياس القيمة الحقيقية وهذه الصعوبات يمكن حلها

جزئياً إذا أدركنا أن القيم هي بدائل بين عدد محدود من الأهداف. ويمكن تحديد الأهداف الجمعية عن طريق قياس أي الخيارات التي يتم اختبارها من قائمة تتكون من عدد من البدائل العامة. وما دامت هذه استمرت عبر الزمن فإنه يمكن الحديث عندها عن "توجيهات القيمة". وإذا رغبنا ـ على نحو نمطي تصنيفاً للبدائل العامة المشتركة باعتبارها "جامعة مانعة" يصبح عندها أساس المقارنة بين الأمم أو المجتمعات أو الجماعات عاماً(Hage : 1972 : 203) .

إن مقياس الناتج القومي مثلاً هو قياس علم منفصل عن الزمان والمكان ويطبق على مستويات مختلفة من التنمية والمهم هو الحصول على قائمة بالبدائل الملائمة لجميع المجتمعات... ويجب أن نلاحظ ضرورة عدم الاقتصار على استخدام الثروة العامة مقياساً للأهمية النسبية، ولكن يجب استخدام نسبة الذين يعملون في المجالات المختلفة مثل: عدد العلماء، المدرسين، السياسيين، الموظفين المدنيين، المديرين والعمال وهلم جرا.

وقد تعرض جندل وزيتربرج Gendell And Zetterberg لمسائل قياس "القيمة" حيث اقترحا طريقة مشابهة في قياس الأهمية النسبية لقيم نظامية معينة في كتابهما التقويم الاجتماعي (Sociological Almance) فقد قاما مثلاً بحساب عدد الفنانين لكل مائة ألف من السكان، ومعدل دخلهم السنوي كمقياس لقيمة الجمال في الولايات المتحدة.

كما قام هيج Hage بتطبيق هذا الإجراء للقياس على مستويات أخرى غير المجتمع، وذلك بقياس الأهداف أو الغايات السائدة في مستشفى: العناية بالمريض، التعليم، البحث، الإعالة.

وهناك مقياس آخر للموارد يساعد في تحديد القيم السائدة وفي أي أزمنة تسود وهذا الحل لمسألة قياس القيم يوضح أوزان (أهمية) أصحاب النفوذ الأكبر في الجماعة وهذا يجد تبريراً، لأنهم الأعضاء الذين يشكلون سياسة الجماعة ويحددون أهدافها. ومن جهة أخرى يمكن تحليل القيمة الجمعية بإدخال قياس الجماعات المعارضة والتفضيلات المضادة (المناهضة) وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى معرفة وجود إجماع أم لا ومدى هذا

الإجماع. وهناك وسيلة سهلة للتوصل إلى مسألة الصراع القيمي، وبذلك نستطيع تعريف القيمة وإجراءات قياسها.

ويجب أن يركز التعريف على الهدف المفضل أو الغرض، كما يتضح من الاختبار الجمعي في قائمة محددة من البدائل ومع أن القيم قد تعني "مثالي" أو " مثل عليا " فإن الناتج قد يكون المحافظة على النفس في المستشفى بينما يكون الهدف بالمعنى النمطي نوع من العناية بالمريض. إن الناتج الذي يعزى له أهمية بالغة في الولايات المتحدة هو القوة مع أن الهدف الظاهر هو الإصلاح أو الرفاه، ويمكن دراسة هذه المثل بإجراء تحليل مضمون للخطب والوثائق. وبالرغم من إمكانية قياسها بسهولة، فإن ذلك ينطوي على مخاطر قبول الأساطير الجمعية... إن القيم لدى كل فرد تتمثل في الأمن والازدهار ولكن ليست لها الأهمية القصوى في المجتمع (Hage : 1972 : 203,204).

٤ - فكرة تحليل القيمة

هناك تركيز على مسألتين رئيستين في هذا المجال الأول: العلاقة الداخلية بين البناء والقيمة والثانية: الافتراض العام بأن القيم الجمعية تبقى مسألة ثابتة نسبياً مما يثير مسألة تغيرها.

أ) البناء والقيمة

يرى كثير من علماء الاجتماع أن القيم تؤثر في البناء وأن البناء يؤثر في القيم... وهناك عدة طرق ترتبط بموجبها القيم الجمعية والمتغيرات البنائية والوظيفية ومع ذلك فمن الأفضل إبقاء كلا المستويين من التحليل منفصلين وعدم الافتراض أن أحدهما يحدد الآخر أو وجود علاقة داخلية بينهما.

ب) تغير القيم الجمعية

المثال الكلاسيكي عن تغير القيم الجمعية نجده لدى فيبر Weber في مؤلفه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" Protestant Ethic And The Spirit Of

Capitalism عام ١٩٣٠م حيث يرى أن ظهور التصنيع أسهم في ظهور مجموعة جديدة من القيم الجمعية الدينية (وقد ميز فيبر بين الفرد والجماعة في هذا المجال) التي أدت إلى ظهور مجموعة من القيم الاقتصادية. وعلى العكس من ذلك يرى إنجلز Engles أن الكالفينية Calvinism وهو المذهب الديني الذي ربما يمثل الأخلاق البروتستانتية لدى فيبر ـ قد ظهر لأن مجموعة جديدة من القيم كانت مطلوبة لتبرير نشوء التدرج المتزايد المرتبط بظهور البرجوازية والمساعدة في ضبط أولئك الأفراد الذين يشتركون في الثروة الجديدة التي وجدت وتم توزيعها.

إن أحد الافتراضات المهمة في تحليل القيم أن القيم الجمعية تبقى ثابتة نسبياً عبر الزمن. ويبدو أن هناك بعض الشواهد الواقعية لإثبات ذلك. فالتعليم مثلاً مفضل نسبياً في الولايات المتحدة ـ على الخطابة منذ عدة قرون، واليابان كان منسجماً تماماً مع أولوياته الاجتماعية خلال القرن الماضي. ولكن السؤال المهم الذي يثار هنا لماذا يجب أن يكون هذا الاتساق عبر الزمن؟ إن التنشئة الاجتماعية هي إحدى الإجابات المحتملة التي تتبادر إلى الذهن (Hage : 1972 : 205 -7).

ثالثاً: تحليل النسق SYSTEM'S ANALYSIS

لتحليل النسق أهمية في كثير من العلوم ويتم في ضوء دراسة التنظيم والعلاقات المتبادلة أكثر مما يتم بدراسة وحدات منفصلة أو كيانات مستقلة. ويتركز تحليل الأنساق في علم الاجتماع على نموذج النسق الاجتماعي والثقافي وعلى تحليل المجتمع والثقافة في حدود هذا النموذج (غيث: ١٩٧٩: ٤٨٠).

لقد أصبحت كلمة نسق System شائعة الاستعمال في علم الاجتماع، واستخدمت بصورة متكررة منذ أن نشر بارسونز T . Parsons كتابه النسق الاجتماعي The Social System عام ١٩٥١م، ومنذ ذلك الحين تستخدم كلمتا نسق ومجتمع كمترادفتين. ومع أن بارسونز دافع عن متغيرات النمط أو قيم الدور الأساسية باعتبارها مدخلاً تحليلياً

رئيسياً فقد استمر مصطلح النسق حتى لو أغفلت متغيرات النمط... وقد نشر بكلي Puckly عام ١٩٦٧م كتاباً تبنى فيه تحليل النسق بديلاً للبنائية الوظيفية، وتم تفضيل هذا الكتاب لأنه يتضمن فكرة التغذية المرتدة Feed Back للمعلومات، بالإضافة إلى أنه أكثر تفصيلاً وملاءمة.

تصورات تحليل النسق

أصبحت كلمة "نسق" واسعة الانتشار ولها شعبية كبيرة، وذلك لعدة أسباب منها:

١- ينظر البعض إلى تحليل النسق باعتباره مجموعة من الأدوات الرياضية (مثل مصفوفة جبرية، إحصاء) وهذه الأدوات مفيدة في حل المعادلات، ولكن يجب أن لا تختلط مع التوجيه النظري.

٢- هناك أشخاص يتصورون تحليل النسق مجموعة من التصورات المنطقية التي تستخدم لتحليل موضوع معين، ولكن هذا التعريف عام جداً وتحليل النسق يتميز عن طرق التفكير الأخرى.

٣- يرى بعض الأفراد أن تحليل النسق يتضمن أي نوع من التجمعات الاجتماعية "كالمجتمع" ويرون أن تحليل المجتمع هو تحليل النسق، لأن المجتمع هو النسق.

والمجتمع هو بالفعل نسق ولكن يجب تحديد وحدة التحليل، لأن الهدف هو توضيح ما يعنيه تحليل النسق حقيقة. وبما إن هناك قدراً من التداخل بين البنائية الوظيفية وتحليل القيم فهناك أيضاً تداخل بين البنائية الوظيفية وتحليل النسق لأنهما يتضمنان عدداً من العناصر والمتغيرات المتشابهة فتحليل النسق يهتم أكثر بالتزويد In Put وعملية الإنجاز Through Put والناتج Out Put أكثر اهتمامه بالبناء والأداء بذاته.. فإضافة مادة التزويد يتضح أنه عنصر مختلف المتغيرات التي نجدها في التحليل

البنائي الوظيفي. أما التركيز على الإنجاز فهو تأكيد على عملية الإنتاج وهي فكرة ضمنية في تحليل التنظيم. وعلاوة على ذلك يضيف تحليل النسق فكرة التغذية المرتدة وفكرة عملية الانتظام. والتغذية المرتدة أكثر من عملية سببية ذات اتجاهين، لأنها تتضمن فكرة إشارة ومعلومة. أما الانتظام فمع أنه يبدو قريباً من مسألة الضبط أو التكامل، فإنه يبقى مختلفاً.

تعريف تحليل النسق

إن تحليل النسق هو مجموعة من المتغيرات التي ترتبط وتتغير عن طريق معلومات التغذية المرتدة بحيث يبقى واحد أو أكثر من هذه المتغيرات ضمن حدود ضيقة وتنتقل مجموعة التوازن أو مجموعة المتغيرات الكلية إلى مجموعة جديدة من القيم بواسطة عملية من التوازن المتحرك... إن كلا النوعين من العمليات منتظم ويمثل استجابات ـ للمتغيرات ـ ذات طبيعة داخلية أو خارجية تسبب الاضطرابات، ويمكن تقسيم عملية التوازن المتحرك إلى: التعديل أو (الضبط) Adjustment والتكيف Adaptiveness وعملية التوازن هي عملية الضبط المألوفة ويمكن إيضاح هذه الأفكار كما يلي:

لتعريف عملية الإنتاج لنأخذ المجتمعات كمثال بسيط ويمكن اقتراح ثماني عمليات من الإنتاج أو الإنجاز، ففي كل المخرجات (النتائج الثماني) والمجتمعات تنتج المعلومات، الاستقلال والإصلاح بنفس القدر الذي تنتج فيه سلعاً صناعية وهذا يختلف تماماً عن مفهوم التغذية المرتدة. هناك فرق بين عمليات الإنتاج وهي عملية القيمة المضافة Value - Added Process وعمليات التغذية المرتدة وهي معلومات عما يجري في متغير ما تنتقل (ترتد) إلى الخلف مما ينتج عنه تغير في متغير آخر. وعمليات الإنتاج يمكن أن تكون عمليات تغذية مرتدة ولكن من المهم الفصل لأغراض التحليل بين بناء السيارة والضبط (التحكم) فالعملية الأولى هي عملية إنتاج والثانية هي عملية تغذية مرتدة للضبط.

والعملية الموازية لعملية الإنتاج هي عملية التحويل وتعرف بأنها تحويل المخرجات إلى مدخلات. فالمجتمعات تأخذ ما تنتجه في نهاية العام ثم تقسمه إلى موارد معينة تتراكم تدريجياً. ولتبسيط الموضوع فإن الناس يتخرجون بدرجات ثم يجدون وظائف في قطاعات مختلفة في المجتمع، كما أن الإنتاج الصناعي الذي يتمثل في الآلات والأدوات يتم شراؤها من المدارس والحكومات والوكالات والمستشفيات. والقرارات في الحقيقة تُعزى إلى المجتمع لأنها تتم من قبل عدد كبير من الناس يعملون غالباً في انسجام مثل التنظيمات والجماعات باعتبارها جماعات (اجتماعية) ضمن المجتمع الأكبر وعندما لا يتضمن الإنتاج تغذية مرتدة للمعلومات فإن عملية التحويل لا تتضمن ذلك أيضاً (Hage : 1972 : 209, 210).

متغيرات التغذية المرتدة

هناك نوعان أساسيان من المتغيرات في عملية التغذية المرتدة يرتبطان من خلال المعلومات، النوع الأول هو متغيرات الفعل والنوع الثاني متغيرات الإيماء (الإشارة). والمتغيرات من النوع الأول تتغير كنتيجة للرسالة من متغيرات النوع الثاني، فالزيادة مثلاً في متغير الصراع هي رسالة إلى متغير الفعل، والقسر تنتج عنه زيادة في هذا المتغير الذي ينتج عنه ـ غالباً وليس دائماً تخفيف حدة الصراع، وهذا مثل على عملية الانتظام. والصراع هو متغير توازن أو إيماء (إشارة) وهذا يعني أن هناك بعض الجهود تمت للإبقاء عليه في حدود معينة. فمسيرات الاحتجاج مثلاً يسمح بها، ولكن بدون إطلاق رصاص من القناصة، وإذا تم ضبط متغيرات الإشارة، فإن متغيرات الفعل تتجه للتغير نتيجة لهذا الضبط. والمهمة الصعبة في نسق ما تكمن في تحديد أي المتغيرات متغيرات فعل وأيها متغيرات إشارة ولكن هذا ما يجب عمله إذا أثبتنا بأنه يوجد نسق كما تم تعريفه سابقاً، وعندها تكون هذه المهمة أولى المهمات في تحليل النسق.

أنواع عمليات التغذية المرتدة

إذا أردنا أن تكون عملية تحليل النسق مفيدة نحتاج إلى تعريف الأنواع الثلاثة من عمليات الانتظام العامة والكشف عن متغيرات الإشارة ومتغيرات الفعل الخاصة بها، فبالنسبة لعملية الضبط مثلاً تتمثل متغيرات الفعل في معدل الاتصالات ومعدل الضبط. أما الرسائل (أو متغيرات الإشارة) التي تثير أو تحدث الفعل فهي الصراع والانحراف. وهكذا يزداد الصراع والاستجابة الاجتماعية سواء بزيادة الاتصال كما في حالة الفصل في النزاع (فض النزاع كما في حالة إضراب العمل) أو زيادة القسر كما في دعوة الحرس الوطني أو الشرطة.

وقد لاحظ دوركايم أنه عندما تزداد معدلات الجريمة إلى حد كبير يتجه المجتمع إلى زيادة العقاب (القسر).

إن المكونات الأساسية لعملية الضبط هي أن هناك عدة متغيرات تبقى عادة ضمن حدود معينة وهذه يمكن أن نطلق عليها متغيرات التوازن، وبالنسبة للمجتمع فإن المتغيرين الرئيسين هما معدل الصراع ومعدل الانحراف، فبعض الصراع وبعض الانحراف مرغوبان (أو معتادان)، ولكن عندما يرتفع المعدل إلى حد كبير يواجه بمحاولة لتخفيض حدته، واستجابة المجتمع المعتادة هنا تتمثل في الاتصال أو القسر. وهذه أفكار جديدة اقترحها آخرون من بينهم بارسونز الذي أطلق عليها (عام ١٩٥٧م) الضبط الذاتي والجزاءات السلبية. وقد لاحظ مارش وسيمون (March And Simon)، عام ١٩٥٨م ميكانزمات التغذية المرتدة والبرمجة في التنظيمات(Hage : 1972 : 210, 211).

والطريقة السابقة ليست الوحيدة التي يمكن من خلالها تخفيض معدلات الانحراف والصراع، فالمجتمع يمكن أن يغير توزيع المكانات أو الحقوق أو القوى، ولكن ذلك يتم من خلال استجابة مختلفة نوعياً أي استجابة تكيفية Adaptive. ويذكر أن الضبط هنا لا يكون فعالاً بالضرورة ذلك أن هناك فرقاً بين النسق الاجتماعي والأنساق الآلية، فالتغذية المرتدة التي تتمثل في الضبط لا تتم عادة بالسرعة أو التأثير كما في ميزان الحرارة والمثال المفضل في هذه الحالة هو السبرنطيقاً Cybernetics.

إن هذا المثال قد يثير الشك حول إمكانية استخدام النظرية العامة للأنساق في التحليل المجتمعي، فالبعض يجدون أن من الصعوبة التفكير أو تصور متغيرات التوازن. أما الأغلبية فقد يوافقون على أن الصراع والانحراف يبقيان عادة ضمن حدود معينة. وعلاوة على ما سبق يجد القراء أن من الصعوبة تصور تغذية الضبط المرتدة Control Feed Back عندما يتأملون في قدرات الجماهير حيث الضبط هنا غير ناجح ويجب ألا يغيب عنا حقيقة أن هذه استثناءات ولا تمثل القاعدة.. إنها مشكلة نظرية مثيرة للفضول، وهي لماذا يكون الضبط أحياناً فعالاً ويكون أحياناً غير فعال.

إن عملية التغذية المرتدة التكيفية تعزو (تُرجع) المخرجات Out Puts إلى المدخلات Inputs، والمخرجات هنا هي متغيرات الإشارة والمدخلات هي متغيرات الفعل. والتغيرات غير العادية سواء إلى أعلى أو إلى أسفل في المخرجات ينتج عنها تغيرات في متغيرات المدخلات، وحالما يقوم المجتمع بضبط صراعه وانحرافه، فإنه يراقب أيضاً إنتاجه للمخرجات النهائية وبعضها يتم بإحكام أكثر من الأخرى، فإذا كان المجتمع بدون إنتاج صناعي كاف، فإنه يتجه إلى تغيير توزيع الموارد بما يحقق زيادة الاستثمار في الإنتاج الصناعي، وربما تقوم الحكومة بزيادة هذا الاستثمار من خلال الإنفاق على العجز (في الميزانية)، وتخفيض معدل الفائدة ومحاولات أخرى لمعالجة الإنفاق الاقتصادي ويسهل حدوث هذا في الاقتصاد المخطط... إن اهتمام المجتمع الذي ينصب حالياً على الزيادة السريعة في السكان مثال آخر على تغذية الضبط المرتدة ويجب ألا يختلط ذلك مع تحويل المخرجات إلى مدخلات، فالضبط (أو التعديل) Adjustment هو تغير في عملية التحويل أو في القيم السائدة في المجتمع (Hage : 1972 : 211).

إن الأمثلة المفاجئة (أو المثيرة) في الضبط تحدث خلال الحرب والكساد، ففي زمن الحرب يبذل المجتمع حياة الناس وكثيراً من النقود من أجل المحافظة على الاستقلال أو تدعيمه. أما في حالة الكساد فتجري محاولات للتوزيع بصورة أكبر من أجل الرفاه، وبالمثل ففي حالة الأزمة تتم أول محاولة مفترضة متكررة وهي إعادة توزيع المدخلات،

ومن المهم أن ندرك أن ما يثير الأزمة عادة قلة المخرجات أو كثرتها إلى حد بعيد وهذا ما دعا إلى تسميتها عملية التغذية المرتدة للمعلومات وربما يكون أكثر الأمثلة صدقاً على هذه العملية في الولايات المتحدة تلك المناقشة الدائرة حول مقدار النقود التي تنفق على الحرب في فيتنام، بالمقارنة مع ما ينفق على الحرب ضد الفقر وخصوصاً ما يتعلق بالسود. هذه المناقشة حول الأولويات في توزيع الموارد النادرة يعكس الكيفية التي تقوم بها المجتمعات بعملية الضبط. إنها تكشف أيضاً كيف تكون هذه العملية بطيئة ومع أنه قد يبدو غريباً أن نراها كعملية تغذية مرتدة فإن هذا ما يحدث بالفعل.

مثال آخر على عملية الضبط

هناك مثال آخر على عملية الضبط، يتمثل في الأولويات الجمعية المتغيرة في فرنسا فقد كان ينفق نسبة ١٪ من الدخل الإجمالي في منتصف الخمسينات على العلوم والتربية ولكن ارتفع هذا الإنفاق في أوائل الستينات إلى ٢,٥٪، ووصل في منتصف الستينات إلى ٤,٥٪ (لاحظ أننا نستعرض هنا الزيادات في النسب وليس في المقادير التي هي بالطبع أكبر) وفي نفس الفترة انخفضت نسبة الإنفاق على النواحي العسكرية من ١٠٪ إلى أقل من ٧٪ مع بعض التقلبات بالنسبة للأزمة الجزائرية وهذا يمثل تغيراً في القيم ومحاولة لدى مجموعة من الصفوة الفرنسية لضبط (أو تعديل) المتطلبات الداخلية والخارجية، وهذا يعكس ـ جزئياً اهتماماً بالفجوة التكنولوجية أي إنتاجاً أقل في المعلومات أو بصورة أكثر تحديداً في الإنتاج العلمي. وهكذا فإن ميزانيات البحث قد نمت بصورة كبيرة، مما يفسر الزيادة في العلم والتعليم (Hage : 1972 : 212).

ويجب ألا يتبادر إلى ذهن القارئ أن الصفوة أو أعضاء المجتمع ينظرون إلى المجتمع باعتباره آلة ذات تصميم عقلاني. وعلى العكس تماماً فإن عمليات الضبط قد لا تكون غالباً صحيحة، وبالتالي لا تكون ناجحة.

مدى التغيير المطلوب

تبقى مشكلة نظرية أخرى وهي ما مدى التغيير المطلوب في إحدى الخدمات قبل اعتباره بأنه كثير أو قليل ؟ أي في أي النقاط تكون أزمة؟ ومع أنه لا توجد أجوبة واضحة لمثل هذه الأسئلة فإن التوجيه النظري لتحليل النسق يساعد على الأقل في تصور هذه المشكلة.

إن أكثر عمليات التغذية المرتدة صعوبة يتمثل في تعريف عملية التكيف وهناك عدة استخدامات لمصطلح حالة التكيف بقدر ما يوجد كُتَّاب عن تحليل النسق، ومع ذلك يبدو وجود فكرة رئيسية واحدة في معظم التراث. إن هناك تغيرات أساسية في متغيرات النسق ذاته، فكرة التوازن المتحرك وهنا تتمثل متغيرات الإشارة في الإنجازات (أو الأداء) مثل التغير النظامي، النمو، الكفاءة (الفاعلية) أو المشاركة بينما تتمثل متغيرات الفعل في المجال البنائي، التركز، التعقد، التدرج، المساواة المعيارية. وهكذا فإن الزيادة في الصراع يمكن تخفيضها عن طريق تخفيض التدرج. ومثال ذلك تسوية إضراب عام ١٩٦٨م في فرنسا حيث تمت محاولة القسر وفشلت ولم تنجح سوى تسويات الأجر التي أنهت الأزمة (أزمة الإضراب) وهذا يختلف تماماً عن تنظيم الصراع والانحراف وهي عملية الضبط (أو التحكم) ولهذا السبب يجب الفصل بين حالتي التكيف والضبط مع أن نتائجهما قد تكون واحدة، والشكل التالي يوضح العمليات الثلاث. ويجب ملاحظة أن كل عملية تغذية مرتدة تربط بين متغيرات فعل ومتغيرات إشارة مختلفة. إن تغذية الضبط الإرجاعية مغطاة بالمتغيرات الأربعة في عمود عمليات التكامل، وعملية الضبط تربط بين المدخلات والمخرجات معاً. وحالة التكيف تربط بين البناء والإنجاز (الأداء) وهكذا تم تحديد متغير الفعل ومتغير الإشارة... هذه العمليات والتعريفات المقترحة تقدم نموذجاً في التفكير، وهذا هو المهم. فكل واحدة من عمليات التغذية المرتدة للمعلومات يمكن ترتيبها استناداً إلى أهمية التغير المتضمن في العملية (جوهرية التغير الاجتماعي).

إن الضبط هو أبسط تغير اجتماعي وأقل التغيرات أمداً، فمتغيرات التكامل كالصراع والقسر تتغير خلال بضعة أشهر، وحتى بضعة أيام كما توضح تقارير الشغب (Hage : 1972 : 213).

تحديد التوجيهات النظرية

عمليات الانتظام الرئيسة الثلاث في تحليل النسق

الضبط، التعديل، والتكيف

المصدر (Hage : 1972 : 214)

إن التعديل Adjustment يوحي بحدوث تغير أكثر استمراراً في توزيع الموارد إلى مدخلات مختلفة (متنوعة) ويوحي بالتالي بتغير أطول استمراراً في الأولويات بين عمليات الإنتاج التي يتكون فيها المجتمع.

ويعود ذلك جزئياً إلى أن الفترة الفاصلة أكبر، فلكي نوجد عدداً أكبر من الأطباء يتطلب الأمر بناء المزيد من كليات الطب والمستشفيات التعليمية وتقديم رواتب أعلى ومتطلبات تعليمية أقل ثم الانتظار بعد ذلك من ٦ – ٨ سنوات. إن زيادة الإنتاج في أي مخرجات يعني

في العادة زيادة أشخاص، وأموال ومتطلبات عقلية أخرى وتغير في عدد المدخلات ولكن ذلك يتطلب مزيداً من الوقت. وهكذا هناك استجابة أيضاً لإشارات، لمسائل المخرجات الأكثر أهمية، وتمثل هذه الاستجابة تغيراً في القيم الجمعية (Hage : 1972 : 214).

إن التغذية الإرجاعية التكيفية هي التغير الاجتماعي الأكثر أهمية، تغير في النسق الكلي وليس تغيراً بحدث داخل النسق (Parsons). كما أن التغيرات في أي من المتغيرات البنائية أو الأداء (الإنجاز) تتضمن تغيرات في معظم المتغيرات الأخرى أيضاً. كما أن الزيادة في تعقد التباين البنائي (وهو أكثر الاستجابات التكيفية) تحدث نتيجة للتغير النظامي المتزايد، وربما يؤدي التباين البنائي المتزايد إلى تغيير معدلات الاتصال أو التأثير فيها، وهكذا فإن نسق الضبط الذي يتزايد في التباين البنائي غير قابل في العادة للرجوع وهو مستمر. فالمجتمعات لا تصبح عادة أقل تعقيداً، ولكنها تتجه باستمرار إلى حد قليل أو كثير وباستمرار نحو مزيد من التعقيد في تقسيم العمل. وبالمثل فإن التغيرات في استخدام القوة لا تتكرر ويحتمل أن تكون لها نتائج أطول مدى وعندما تكتسب الجماعة شيئاً من القوة، فمن غير المحتمل أن تتخلى عنها.

منطق فكرة تحليل النسق

إن جوهر تحليل النسق هو فكرة المحافظة على التوازن، ويبدو من الصعوبة بمكان في التطبيق إثبات وجود هذا التوازن فهو مفهوم معقد. هناك حالات للنسق تحدد بواسطة نقاط (أو مقادير) المتغيرات التي تشكل النسق والتي تمثل نقاط التوازن، والتوازن المتحرك ليس أكثر من تغير من إحدى هذه النقاط إلى نقطة أخرى.

وقد قدم دوركايم (١٩٣٣م) وماركس Marks وإنجلز Engels عام ١٩٥٩م مثالاً كلاسيكياً على ذلك، وإذا رجعنا إلى كتاب تقسيم العمل في المجتمع (The Division Of Labor In Society) نجد حالتين مستقرتين تم تحديدهما، الحالة الآلية والحالة العضوية. والتطور من حالة إلى أخرى هو التوازن المتحرك، ويمكن أن نفترض أن عملية التطور هي عمليات توازن متحرك.

إن النقطة الأساسية التي يجب أن نأخذها في الاعتبار أن نفس المتغيرات تستخدم لتحديد كل من النقاط المختلفة للتوازن وأن النقاط فقط هي التي تختلف(Hage : 1972 : 214, 215).

وبالإضافة إلى حالات التوازن هناك حالات اللاتوازن، إنها تعرف بأنها مركبات أخرى من الدرجات (أو المقادير) وهي استثناءات لفروضنا، لنفترض أنه كلما زاد التعقد قل التركز، عندها تكون حالة مستقرة هي تعقد متدن وتركز عال وحالة مستقرة أخرى هي تعقد مرتفع وتركز متدن، نستطيع أن ندعوا الأول مجتمعاً عضوياً أو صناعياً والثاني مجتمعاً آلياً أو زراعياً.

لنأخذ في الاعتبار المقادير القصوى ونعتبر أن الدرجات الوسطى لكلا المتغيرين حالة مستقرة أخرى، فنصل إلى المكونين التاليين اللذين قد يكونا غير مستقرين إذا كانت عباراتنا النظرية صحيحة تقريباً. أحد هذين المكونين هو التعقد المرتفع مع التركز المرتفع، وهذا قد يكون ثورة وهو نوع مهم من اللاتوازن حيث عمليات الضبط ـ حسب التعريف ـ لا تعمل. أما المكون الثاني فهو التعقد المنخفض والتركز المنخفض وهذه قد تمثل مرحلة ما قبل المجتمع، وتكون بالتالي بناءات اجتماعية غير مستقرة ويمكن الرجوع إلى جلوكمان Gluck Man لمعرفة الأوصاف الواقعية لهذه الظاهرة.

أهمية تحليل النسق

إن تحليل النسق يتيح لنا تقدير معنى الاستقرار وعدم الاستقرار، إن فكرة التوازن المتحرك تجعل التحليل التطوري مواكباً للعصر إلى حد كبير... ولكن هناك بعض الأسئلة المهمة في هذا المجال وهي: متى تتحقق الفكرة من متغير الإشارة ومتى لا تتحقق؟ لماذا تستجيب بعض المجتمعات للأزمات أسرع من مجتمعات أخرى؟ هل يمكن أن نحدد أي نوع من عمليات الانتظام يجب استخدامها؟.

وبصرف النظر عن العلم، فإن فكرة تحليل النسق تتكون من نفس مفاهيم الضبط وهذا لا يعني أن المجتمعات تعمل كالآلات. هناك اختلاف جوهري بين الآلة (النموذج الآلي) والجسم (النموذج العضوي) والجماعة (النموذج القصدي أو الهادف) وربما أكثر الفروق وضوحاً هو الإدراك الذاتي للجنس البشري وتطور الإنتاج الثقافي وتجب الإشارة هنا إلى أن لا يوجد افتراض معرفي، ذلك لأن تحليل النسق يمكن استخدامه في العلوم الطبيعية، لأن مضمون المتغيرات مختلف، وكذلك الافتراضات الفلسفية.

هذا الخلط ينشأ من عدم التمييز الواضح بين التوجيهات النظرية والنماذج الفلسفية والرياضية. إن أحدهما لا يتضمن بالضرورة الآخر مع أنهما يوجدان معاً بصورة متكررة (Hage: 1972 : 216 , 217).

حالات التوازن واللا توازن

البناء	التكامل
الضبط الآلي	
التعقد المرتفع	اتصال منخفض
التركز المرتفع	قسر مرتفع
التدرج المرتفع	بعض الصراع
مساواة معيارية مرتفعة	بعض الانحراف
ضبط عضوي	
تعقد مرتفع	اتصال مرتفع
تركز منخفض	قسر منخفض
تدرج منخفض	إجماع مرتفع
مساواة معيارية مرتفعة	امتثال مرتفع

تابع – حالات التوازن واللا توازن

البناء	التكامل
ضبط مفرط	
تعقد مرتفع	اتصال مرتفع
تركز مرتفع	قسر مرتفع
تدرج مرتفع	لا صراع
مساواة معيارية منخفضة	لا انحراف
ضبط ضعيف	
تعقد مرتفع	اتصال منخفض
تركز منخفض	قسر منخفض
تدرج منخفض	صراع مرتفع
مساواة معيارية مرتفعة	انحراف مرتفع

المصدر (Hage : 1972 : 216, 217)

الملخص

إن التوجيه النظري عنصر أو أكثر من المتغيرات العامة مرتبطة بمفاهيم نظرية رئيسة عديدة وقد تم فيما سبق تحديد ثلاثة توجيهات نظرية رئيسة في علم الاجتماع:

١ – البنائية الوظيفية وتعرف بأنها دراسة العلاقات الداخلية بين المتغيرات البنائية مع الإنجاز (الأداء) أو متغيرات المخرجات.

٢ – تحليل القيم الجمعية وهي العلاقات الداخلية للنتائج المرغوبة بين قائمة محددة مسبقاً من الاحتمالات.

٣ – تحليل النسق وهو دراسة مجموعة من المتغيرات التي تعمل في عملية منتظمة بطريقة التغذية المرتدة للمعلومات.

ومع أن البنائية الوظيفية وتحليل النسق يستخدمان في علوم أخرى،فإن هذا لا يعني استعارة النماذج الآلية أو البيولوجية للحقيقة الاجتماعية. إذ يمكن استعارة المفاهيم النظرية دون الحاجة إلى تبني فكرة خاصة للظاهرة الاجتماعية.

إن البنائية الوظيفية تتطلب تحديد من هم على قيد الحياة والجماعة. أما تحليل القيم فيتطلب تحديد من يتحدث فيما يتعلق بالجماعة ويتطلب تحليل النسق تحديد متغيرات الفعل والإشارة المختلفة المتضمنة في عملية الضبط والتعديل والتكيف.

المراجع

* المراجع العربية

- الساعاتي، حسن. علم الاجتماع القانوني، ط٣، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٨م.
- غيث، محمد عاطف. قاموس علم الاجتماع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.

* المراجع الأجنبية

- Hage, Gerald, Techniques And Problems Of Theory Construction In Sociology; Newyork : John Wiley Any Sons, 1972 .
- Levey, Marion J; " Structural Functional Analysis " In Iternational Encyclopedia Of The Social Sciences, vol. 16; USA: The Macmillan Company And The Free Press, 1968, PP: 21- 28 .
- Merton, Robert; Social Theory And Social Structure ; Newyork : The Free Press, 1968 .